مناهج الإرشاد الزراعي والريفي وأنظمتها (ناجي، 1995)

«Agricultural & Rural Extension Systems & Approaches »

مدخل :

نظراً لتباين الظروف الاجتماعية والثقافية والجغرافية للمجتمعات الريفية في أنحاء العالم ، فقد تم تطوير عدة أنظمة ومناهج إرشادية تتلاءم مع هذا التباين وما يتبعه من تباين في الحاجات والمشاكل . وهناك اتفاق بين المختصين الإرشاديين على أنه ليس هناك نظام أو منهج إرشادي واحد يمكن الاعتماد عليه بمفرده لحل مختلف مشاكل الدول النامية ، وأن لكل نظام أو منهج محاسنه ومثالبه ، حسب الأهداف والوظائف المرجوة والمشاكل المطلوب معالجتها . وتجدر الإشارة (والتأكيد) منذ البداية إلى أن جميع أنظمة الإرشاد ومناهجه لها مظهر وظيفي مشترك رئيس هو السعي لسد الفجوة التقنية بين مراكز البحث المختلفة وسكان الريف، ويمثل الشكل (1) أساسيات عامة لأنظمة الإرشاد الزراعي، ومن أهم أنظمة الإرشاد ومناهجه ما يلي : انظر أيضاً إلى الشكل (2)

أولاً – المنهج (التقليدي) العام

نشأ هذا المنهج الذي هو أقدم المناهج الإرشادية وأكثرها انتشاراً في بريطانيا عام (1889) . ويعتمد في أساسه على توفير تقنيات ومعلومات متطورة لا يستخدمها المزارعون عادةً ، ويُفترض أن استخدامها سيساهم في تحسين ممارساتهم الزراعية ، ومن ثم تحسين الزراعة بشكل عام ، حيث يعمل رجال الإرشاد على تبسيط وإيصال نتائج البحوث إلى المزارعين ، كما يعملون على نقل مشاكل المزارعين إلى مراكز البحث . ويَفترض هذا المنهج أن العاملين في المركز – سواء كان وزارة أم محطة بحث – أكثر قدرة على تقدير ما هو أنسب للمزارعين من تقنيات ، ولا حاجة بالتالي لمشاركة المزارعين . ويهدف المنهج إلى تحسين وضع الأسرة الريفية ، وبالتالي المجتمعات الريفية ومن ثم المجتمع ككل ، من خلال مساعدة المزارعين على زيادة إنتاجهم على أساس أن هناك علاقة بين العمل الإرشادي وزيادة الإنتاج القومي . ويتم تخطيط وضبط البرنامج الإرشادي بشكل مركزي من الأعلى إلى الأسفل « Top – down » . ويتم التركيز على التقنيات الفنية التي ينتج عنها عائد مادي ، مع إهمال للرسائل الاجتماعية أو تلك التي تهتم بتطوير الإنسان (المزارع مثلاً) بحد ذاته . ويعتمد أسلوب العمل الإرشادي على كادر

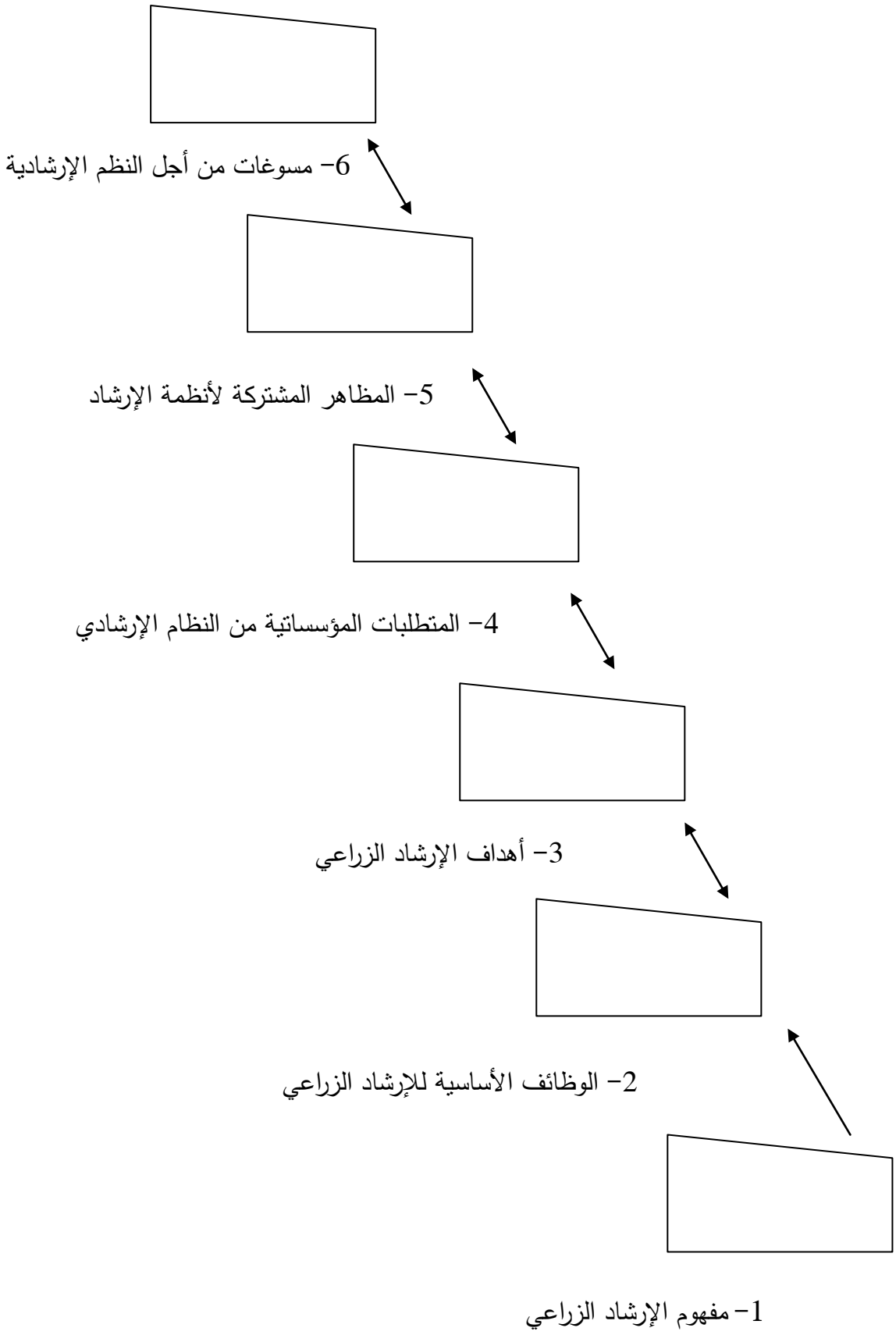

شكل (1) أساسيات أنظمة الإرشاد الزراعي

حكومي كبير يستخدم الطرق الإرشادية المختلفة من حقول إيضاحية ، وزيارات ميدانية لحقول المزارعين ... مع دعم وسائط إعلام جماهيرية من برامج إذاعية وتلفازية وملصقات جدارية ونشرات ... .

ومن حيث الموارد يتطلب المنهج العام كادر كبير بتكلفة حكومية كبيرة، ومما يزيد من تكلفة هذا المنهج ضعف أو عدم مشاركة المُستهدفين . ولا ترتبط فعالية التنظيم – على الأغلب – مع كثافة الكادر الإرشادي ، وذلك بسبب عوامل مثل توقيت ومدى ملائمة الرسائل الإرشادية ، وكفاءة الكادر ، وطبيعة ضبط البرنامج، ومدى توفر المدخلات وغير ذلك من عوامل ذات تأثير على فاعلية التنظيم . ويُقاس نجاح العمل الإرشادي بمدى زيادة الإنتاج (وإنتاجية) المحاصيل والسلع المستهدفة من قبل البرنامج الإرشادي على المستوى القومي .

الإيجابيات :

يعود شيوع استخدام هذا المنهج على نطاق واسع في العالم إلى عدة أسباب أهمها :

- أنه يترجم سياسات وإجراءات الحكومة المتعلقة بالمجتمع الريفي ، ويساعد على تنفيذ برامج التنمية الزراعية الوطنية .
- يغطي بخدماته المناطق الريفية بأكملها ، مما يضمن استمرارية البرنامج الإرشادي على مستوى البلد .
- سهولة ضبطه مركزياً مقارنة مع سواه من المناهج .
- يحقق إذا تمت إدارته بشكل ناجح اتصالاً سريعاً بين الوزارة وسكان الريف .

السلبيات :

يعتمد المنهج العام على أساليب إقرار خدمات مادية بدل إقناع الفلاحين تعليمياً . ومن أهم سلبيات هذا المنهج :

- ضعف التغذية الراجعة من المستهدفين ، بسبب اعتماد المنهج على الاتصال وحيد الاتجاه وضعف دمج ومشاركة الفلاحين في تخطيط وتنفيذ الأنشطة الإرشادية، وبالتالي الإخفاق في تكييف الرسائل الإرشادية على المستوى المحلي ، مما يؤدي في كثير من الأحيان إلى أن يقوم

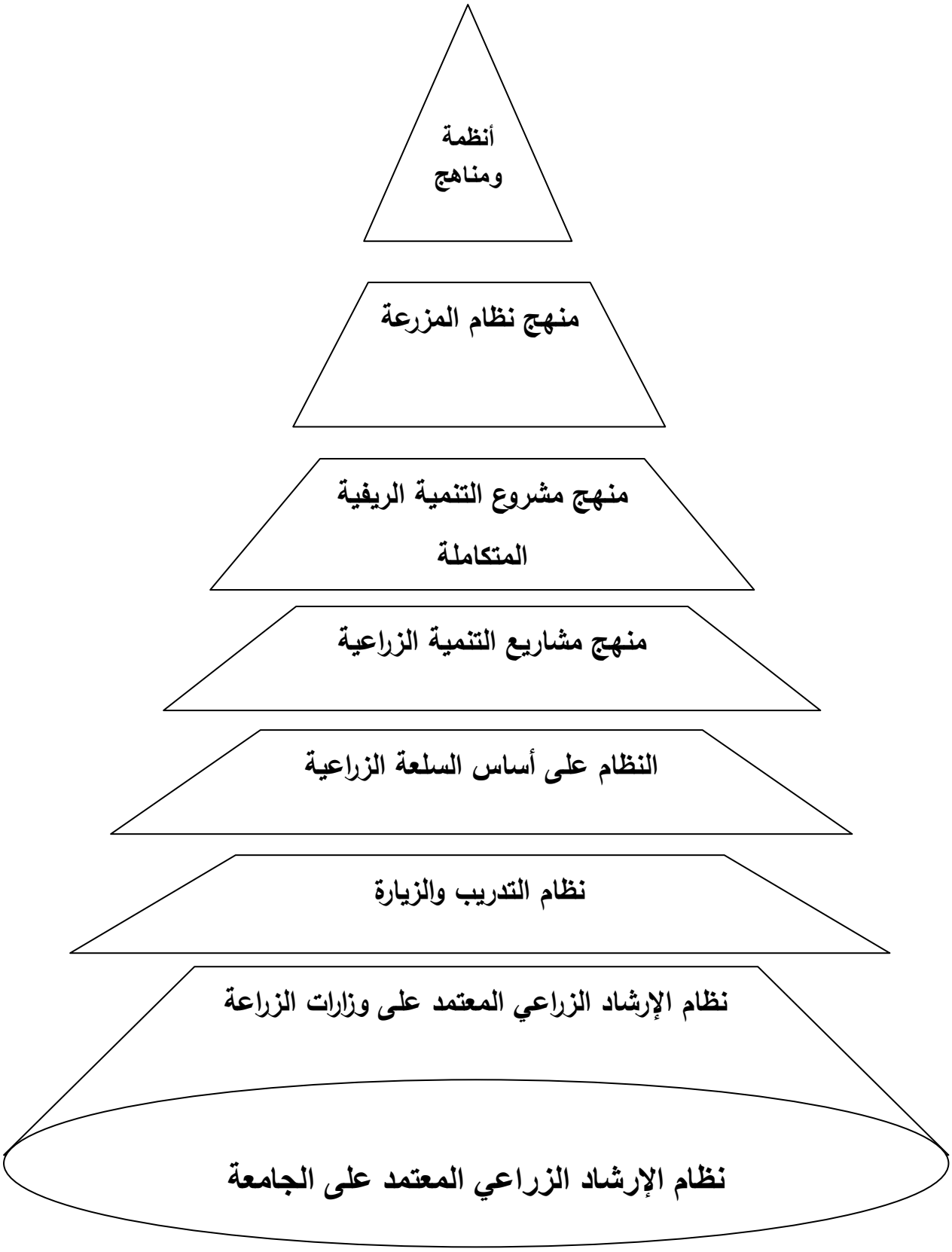

شكل (2) هرم الخبرات في مجال أنظمة ومناهج الإرشاد الزراعي

المرشدون بِحَثِّ المزارعين على تبني ممارسات قد لا تتلاءم مع أنظمتهم المزرعية أو احتياجاتهم الفعلية .

- التركيز على الفلاحين الميسورين ذوي الملكيات الكبيرة والموارد الجيدة ، مما يوسع الفجوة ويزيد التمايز بين أفراد المجتمع الريفي .
- قد يؤدي التزام الكوادر الإرشادية تجاه الحكومة (بدرجة أكبر منه تجاه المستهدفين) إلى تجاهل المرشدين لأولويات بعض فئات المجتمع الريفي وحاجاته إذا لم تكن تتوافق مع أولويات ومتطلبات المستويات العليا في التنظيم الإرشادي .
- ارتفاع التكاليف وانخفاض الفعالية ، بسبب ضعف مشاركة المستهدفين وعدم ملاءمة الرسائل وضعف تدريب عناصر الكوادر الإرشادية وقلة خبراتهم وتدني تجهيزهم بمستلزمات العمل الإرشادي .
- ضعف الدعم والتنسيق مع المؤسسات والجهات التنموية الأخرى خصوصاً مؤسسات البحث الزراعي .
- نقص الكادر الإرشادي المدرب على تطوير البرامج ومتابعتها وتقويمها والخدمات ، مع ضعف الإشراف الميداني على الكادر الإرشادي .

ثانياً – نظام التدريب والزيادة « Training & Visit System »

عمَّ انتشار هذا النظام الذي يُرمز إليه بـ « T & V System » منذ أواسط السبعينات ،وذلك بدعم من البنك الدولي . ويقوم على افتراض مفاده أن الكوادر الإرشادية ضعيفة التدريب ، ولا تُجاري التطورات الحديثة ، كما لا يحقق عناصر الكوادر زيارات كافية على الفلاحين، علاوة على وجود ضعف في الاتصال والتنسيق بين أجهزة البحث والإرشاد الزراعي ، وبأن هذا النظام يقدم بديلاً لهذين القصورين . ويهدف من جراء ذلك إلى زيادة إنتاج محاصيل معينة .

أ- المبادئ الأساسية الضابطة للنظام :

يتميز هذا النظام عن سواه بأنه أكثر تنظيماً وضبطاً ، حيث يتبع جدولاً ثابتاً لتدريب العاملين وللزيارات الميدانية وللاتصال مع مراكز البحث . ويهدف إلى :

- تحسين الروابط بين كوادر الإرشاد والمستهدفين ، من خلال جدول زيارات ثابت .
- تدريب مستمر ومنتظم لعناصر الكوادر الإرشادية الميدانية لتحسين كفاءتها وإدارتها .

- حث البحوث الزراعية على تطوير تقنيات زراعية ، من خلال إعادة تنظيم الروابط بين الإرشاد والبحوث ، واستخدام مختصين موضوعيين كحلقة وصل بين البحث وكوادر الإرشاد الميدانية .
- إعفاء الكوادر الإرشادية من كافة الأعمال غير الإرشادية .
- توحيد المهمات الإرشادية تحت مظلة إدارية واحدة تتولى مهمات الإرشاد الزراعي وتكون مسؤولة عن عملية التطوير التقني الزراعي .
- نظراً لعدم التمكن من التواصل المباشر مع جميع المزارعين ، لا بد من اتباع أسلوب التواصل على مرحلتين ، حيث يتم التركيز على عدد من المزارعين الذين يعملون كنماذج مختارة ، ويقوم كل منهم بدوره بالمساعدة على نشر الرسائل إلى عدد محدد من المزارعين الآخرين .
- التركيز على الممارسات الأكثر أهمية التي تعطي عائداً سريعاً .
- تحسين الروابط والتنسيق مع التنظيمات والمؤسسات التنموية والخدمية ، لتأمين المدخلات والتسهيلات اللازمة – بما في ذلك التسليف – في الوقت المناسب .
- تطوير أنشطة وآليات تقويمية ومراقبة داخلية ناجعة ، لضمان تحسين مستمر للعمل الإرشادي.

ويتم تخطيط البرنامج وتنفيذه بشكل مركزي ، بالتنسيق بين كوادر الإرشاد والبحث . ويراعى عند التخطيط مبدأ الأفضلية بين المحاصيل ، ويشمل جدولاً زمنياً للنشاطات الإرشادية (جدول 1) خصوصاً التدريب والزيارات والإشراف والتنسيق مع البحوث . ويتم التنفيذ من خلال زيارات يقوم بها المرشدون إلى فلاحين مُنتقَين (فرادى أو مجموعات) ، مع تدريب نصف شهري من قبل أخصائيين موضوعيين ومرشدين ، إضافة إلى استخدام إيضاحات في عملية التدريب . ويتميز هذا المنهج بحجم كادر إرشادي كبير نسبياً معظمه من الذكور ، كما أن تكاليف تبنيه عالية جداً (تأتي غالباً من ديون دولية كبيرة) بسبب ضخامة الكادر الإرشادي الميداني ، وتأمين وسائط نقل ومستلزمات أخرى لزيادة فعالية العمل الإرشادي . ويُقاس النجاح بزيادة الإنتاج الكلي والإنتاجية للمحاصيل التي تمَّ التأكيد عليها .

الأسبوع/ اليوم	سبت	أحد	اثنين	ثلاثاء	أربعاء	خميس	جمعة
الأسبوع الأول	1	2	3	4	تدريب1	عمل إيضاحي	عطلة أسبوعية
الأسبوع الثاني	5	6	7	8	تدريب2	عمل إيضاحي	عطلة أسبوعية

جدول (1) لائحة عمل نموذجية لمرشد ميداني يعمل مع ثماني مجموعات

ب-إيجابيات نظام التدريب والزيادة :

من أهمها اضطرار الحكومات لإعادة تنظيم الخدمات الإرشادية في هيكلية متكاملة ، والتأثير على كوادر الإرشاد الميدانية ، كي يخرجوا من مكاتبهم ، ويتواصلوا مع المزارعين في حقولهم ، ومن الإيجابيات الأخرى لهذا المنهج دعم الكوادر الميدانية من خلال :

- تزويدهم بأحدث المعلومات التقنية اللازمة للفلاحين ، وذلك من خلال التدريب المنتظم والمستمر.
- تأمين إشراف دقيق عليهم .
- تأمين الدعم اللازم لهم – لحسن سير العمل الإرشادي – كالنقل والوسائل التعليمية .

جـ- سلبيات نظام التدريب والزيادة :

من أهمها :

- أنه مكلف جداً ، حيث يجعل الحكومات ترزح تحت عبء ديون كبيرة ، كما يجعل من الصعب استمراريته عند توقف الديون .
- النقص في توفير التقنيات الملائمة ذات التكاليف المنخفضة للفلاحين المستهدفين .
- لا يسمح بمشاركة الفلاحين في تخطيط ومتابعة وتنفيذ البرامج الإرشادية .
- لا يتصف بالمرونة اللازمة لإتاحة التأقلم حسب المكان والزمان ، بسبب صرامة تنظيمه وضعف مشاركة الفلاحين .
- احتمال إصدار رسائل لا تتناسب مع الواقع المحلي، نتيجة ضعف مشاركة المستهدفين .
- ضعف الارتباط مع الجهات المزودة للمدخلات بما فيها الخدمات الائتمانية والتسويقية .
- كونه يعتمد لفعاليته – أساساً – على فلاحي الوصل كرأس حربة فإن المجال فيه محدود لاستخدام أساليب الإرشاد المختلفة .

ثالثاً – منهج السلعة

من أمثلة هذا المنهج في القطر العربي السوري مؤسسة حصر التبغ . وإن الافتراض الأساسي لهذا المنهج هو أنه يمكن زيادة إنتاجية سلعة معينة من خلال دمج الإرشاد مع الأنشطة الأخرى ذات العلاقة

بإنتاج السلعة كالبحوث ، والتجهيز بالمدخلات والتسليف والتسويق وتحديد الأسعار، وهكذا يمكن زيادة فعالية النظام الإرشادي .

يتم التركيز فيه على محصول واحد (تصديري غالباً) كالقطن والتبغ والشوندر السكري والبُن ، أو على أحد أشكال العمليات الزراعية كتربية المواشي والري والتسميد . ويهدف هذا المنهج إلى زيادة إنتاج السلع المستهدفة ، أو زيادة استثمار إحدى المدخلات الزراعية المحددة ، ويكون الهدف هنا أكثر تحديداً ووضوحاً ، ويتم ضبط وتخطيط البرنامج من قبل هيئة تنظيم السلعة . ويتم التنفيذ على شكل تعليمات تُعطى للفلاحين من قبل عناصر الكادر الإرشادي التابع للهيئة، وفي حال إخفاق المزارعين في تنفيذ التعليمات سينعكس ذلك سلباً على الأسعار التي سيتقاضونها عن منتجاتهم ، وقد يؤدي إلى رفض تزويدهم بالمدخلات مستقبلاً من قبل الهيئة ، ويتم تزويد المدخلات من قبل هيئة تنظيم السلعة التي تعتبر الاستثمار في الإرشاد الزراعي عملية مجزية ، حيث يتم توظيف كوادر ذات تأهيل جيد ، كما يتم تزويد العناصر الميدانية بوسائط نقل ووسائل وتجهيزات مساعدة ، وذلك لإجراء اختبارات تربة ، وحسابات الإدارة المزرعية ... الخ .

وبما أن التركيز يتم بشكل أساسي على رسائل إرشادية خاصة بمزارعين مهتمين بمحاصيل محددة فإن التكاليف يتم استرجاعها من العوائد المتزايدة إلى التنظيم الناجمة عن زيادة إنتاجية السلعة ، ويُراعى أن يتصف الأسلوب (أو المحصول) الموصى به بأنه :

- من الأساليب التي توفر عائداً مالياً مجزياً للمزارعين بشكل مستمر، وهذا هو المعيار الرئيس لنجاح هذا المنهج .
- قابل للتوضيح في مزرعة الفلاح ، من خلال يوم حقلي أو حقل إرشادي ، أو إيضاح عملي .
- أن تكون المدخلات اللازمة في متناول الفلاح وبشكل ملائم من حيث التوقيت والكم والنوع والسعر .
- يحصل على التسليف اللازم لتأمين المدخلات الضرورية لحسن الإنتاج ، وينبغي تأمين الحلقات الأربع جميعاً .

أ- إيجابيات منهج السلعة :

يعد هذا المنهج من أكثر المناهج جدوى (اقتصادية) ويتميز بالإيجابيات التالية :

- كفاية عالية في تقديم الخدمات الإرشادية ، بسبب ملاءمة الرسائل الإرشادية والتقانات المستخدمة مع مشكلات الإنتاج ، علاوة على تأمين المدخلات اللازمة في أوقاتها .
- التنسيق الجيد مع مراكز البحث ومراكز التسويق ، مما يؤدي إلى وصول الرسائل الإرشادية إلى المنتجين في أوقاتها .
- التركيز الإرشادي على مدى ضيق من الاهتمامات التقنية ، مع حوافز عمل جيدة ، مما يضمن توفر موارد إرشادية عالية التدريب والكفاية ، مع إشراف وإدارة دقيقين ، وعدد أقل من الفلاحين لكل مرشد مقارنة بالمنهج العام .
- إمكانية تحقيق أداء ديناميكي ، بسبب صغر حجم التنظيم ، وتركيزه على محصول (أو أسلوب) واحد ، وللسبب ذاته تكون عمليات المتابعة والتقويم أسهل بالمقارنة مع المناهج الأخرى .

ب- سلبيات منهج السلعة :

إن اعتماد هذا المنهج على سلعة واحدة يجعله قابلاً للعطب، وقد يترافق استخدام هذا المنهج ببعض السلبيات أهمها :

- إعطاء الأولوية لاهتمامات هيئات إنتاج السلع ، مما يؤدي عادة إلى إهمال أولويات المزارعين أو يجعلها أقل أهمية ، وعندما لا تتطابق الرغبات بين المزارعين والهيئة (كما يحصل عندما يكتشف المزارعون أن زراعة محاصيل أخرى – غير الموصى بها أجدى لهم) تحصل مشكلة في التطبيق ، إذ أن هذا المنهج لا يُقدم خدمات إشرافية إلى جوانب الزراعة الأخرى في حال اعتماد المزارعين على أكثر من سلعة ، وكثيراً ما تُهمل مشاكل الفلاحين التي لا تتعلق بالسلعة المستهدفة .
- مشكلة الاستمرارية في هذا المنهج التي قد تتولد عن الاضطرار لترويج سلعة معينة ، على الرغم من انعدام جدوى الاستمرار بزيادة إنتاجها على المستوى الوطني .

رابعاً – منهج المشروع

إن مشروع تطوير المنطقة الجنوبية (ويشمل ريف دمشق – درعا – السويداء – القنيطرة) يعد مثلاً عن هذا المنهج . يقوم هذا المنهج على أساس أنه يمكن الحصول على أفضل النتائج من خلال مدخلات واسعة من موارد خارجية في منطقة محددة ، وفي فترة زمنية معينة ، وعلى افتراض أن التأثيرات البارزة للأنشطة المُنفذة تحت هذه الظروف ستتصف بالاستمرارية ، بعد توقف الدعم المالي الخارجي ويهدف هذا المنهج إلى إثبات أن الأساليب البديلة المقترحة ملائمة لوضع معين وإمكانات تحقيق إنجاز كبير في فترة قصيرة من الزمن نسبياً ، وكثيراً ما يترافق منهج المشروع مع منهج السلعة .

يكون تخطيط وضبط البرنامج الإرشادي من قِبل الحكومة المركزية ، أو من قبل المنظمات الداعمة (الدائنة أو المتبرعة)، أو بالتعاون بين الجهتين ، وتضمن عملية التنفيذ توفير كوادر ومخصصات ومستلزمات كافية للعمل الميداني أفضل مما توفره البرامج الحكومية الاعتيادية ، علاوة على توفير مستشارين أجانب . ومن معايير نجاح المشروع قياس التغييرات قصيرة الأمد الموصى بها في موقع المشروع .

أ- إيجابيات منهج المشروع :

تتمثل رئيسياً بالنقاط التالية :

- يتضمن برنامج إرشاد وتدريب مكثَّفاً ومنتظماً ومدعَّماً بتزويد متوافق (وعند الطلب) للمدخلات والقروض وخدمات البحوث التكييفية .
- إدارة قوية للمشروع مترافقة مع آليات متابعة وتقويم هي من صميم الهيكل التنظيمي للنظام .
- التمكن من اختيار وتجريب طرائق وأساليب جديدة ضمن المشروع ، وقد يكون للدروس المستفادة من هذه الممارسات تأثير دائم في أجهزة الإرشاد الزراعي في أنحاء الدولة .
- يساعد التركيز على ممارسات محدَّدة في منطقة ما على ظهور نتائج سريعة وعلى تقويم فعالية التمويل الخارجي .
- يضمن تنسيق البرامج التنموية ذات العلاقة – على جميع المستويات – وهذا التنسيق هو في لبِّ تطبيق هذا المنهج على المستويات المختلفة ، ولو أنه من الصعب في الواقع تحقيق هذا التنسيق على مستوى الجهات ذات العلاقة . وقد تمَّ إحداث آليات تنسيق في عدة بلدان لتقوية هذا النظام.

ب- سلبيات منهج المشروع :

يترافق هذا المنهج مع بعض المشاكل أهمها :

- قِصر الفترة الزمنية ، والكمية الزائدة من المال المتوفر للمشروع .
- احتمال عدم انتشار النجاحات والأنشطة خارج حدود المشروع ، وهذا طبيعي ، نتيجة ضعف الدعم الخارجي ، وكثيراً ما ينتهي البرنامج الإرشادي مع نفاذ الأموال المخصصة للمشروع .
- التأثير السلبي للمشروع على كل من عناصر الكادر الإرشادي والمزارعين خارج المشروع حيث يشعرون بالاستياء نتيجة حرمانهم من المكاسب التي يحصل عليها زملاؤهم داخل المشروع .

خامساً - منهج الأنظمة المزرعية

Farming Systems Research (FSR)

استُخدم هذا المنهج بشكل محدود في القطر السوري ومن قبل المركز الدولي للبحث الزراعي في المناطق الجافة (إيكاردا). يعود فشل الجهود الإرشادية في كثير من الأحيان إلى عدم توافق التقانات المقترحة مع الأنظمة المحلية ، وإلى صعوبة تأمين تقانات ملائمة لإدخالها في برامج الإرشاد الزراعي . وتُصادف هذه المشكلة عندما يتبنى التنظيم الإرشادي سياسة التركيز على المزارعين الفقراء وذوي الموارد المحدودة . ويَفترض منهج الأنظمة أن التقانات الملائمة للفلاحين (بخاصة الصغار منهم) متوافرة محلياً لكنها تحتاج إلى توليد وإبراز .

ويهدف إلى تزويد الكوادر الإرشادية والمجتمع المحلي بنتائج البحوث الموافقة للحاجات والرغبات المحلية والمستجيبة لمتطلبات النظم المزرعية السائدة، ويُفترض أن يشارك سكان الريف المحليون في تخطيط البرنامج وضبطه مع العاملين في الإرشاد والبحث الزراعي ، وأن يكون البرنامج متنوعاً ويتلاءم مع حاجات ورغبات المزارعين في كل منطقة ريفية، ويتبع التنفيذ منهجاً شمولياً يشمل الإنسان والحيوان والنبات في كل منطقة ، لذا تكون الخطط بطيئة ، وقد تختلف لكل نوع من النظم البيئية الزراعية ، وغالباً ما يترافق مع أنظمة إرشادية أخرى .

ويتم التنفيذ من خلال مشاركة بعض كوادر البحث والإرشاد فيما بينهم ومع الفلاحين المحليين ، بناء على النظم الزراعية المعمول بها في مزارعهم ، وتشمل الأنظمة : التحاليل والتجارب الحقلية في بيوت الفلاحين وحقولهم ، وتستخدم الأساليب الإرشادية العادية من اجتماعات وإيضاحات ورحلات اطلاعية لنشر التوصيات المستنبطة ، ويستلزم هذا المنهج من كوادر البحث الذهاب إلى المزارع والاستماع إلى أفراد الأسرة بهدف فهم المزرعة كنظام من خلال مراعاة جميع العناصر الداخلة في العملية الإنتاجية بما في ذلك العوامل البيئية والاجتماعية ، ومن هنا أتت تسمية هذا المنهج .

ومن السمات الأساسية لمنهج الأنظمة المزرعية أنه يهتم بتنمية المجتمع الريفي ككل ، ويعتمد على مساهمة الفلاحين خصوصاً من خلال تنظيماتهم ، وأنه يعد أسرة الفلاح جزءاً مكملاً للنظام الزراعي كما يعتمد على توفير خدمات الدعم التي تلبي حاجات الفلاحين ورغباتهم . ومن أهم مقومات نجاح هذا المنهج توفير أنشطة بحوث على الأنظمة المزرعية المحلية السائدة ، ويستلزم وسائل فاعلة لنقل وانتشار التقنيات المعروفة والبديلة إلى الفلاحين، وهذا يستدعي توفر شبكة خدمات إرشادية فاعلة، ويتطلب تأهيلاً كافياً وملائماً لعناصر الكادر الإرشادي الميداني لتوعيتهم بأهمية تطوير واقع المزارعين الصغار وتحقيق عوائد إضافة لهم على مستوى المزرعة . ويُقاس نجاح المنهج بمدى تبني أهل الريف للتقنيات التي تمَّ تطويرها من قبل البرنامج واستمرارهم باستخدامها .

أ- إيجابيات منهج الأنظمة المزرعية :

من أهم سمات منهج الأنظمة المزرعية :

- الربط القوي بين كادري الإرشاد والبحث ، وهذا من ضمن أسس هذا المنهج .
- ملاءمة التقنيات والتوصيات المقترحة من قبل المرشدين الميدانيين على المستوى المحلي لأنها أتت أصلاً استجابة لحاجات الأنظمة المزرعية المحلية السائدة .
- التزام الفلاحين بتبني التوصيات (التقنيات) المقترحة ، نظراً لاستجابتها لاحتياجاتهم بخاصة إذا كانوا قد ساهموا (شاركوا) مع كوادر الإرشاد والبحث في استنباطها .
- الاهتمام بتطوير النواحي الاجتماعية .

ب- سلبيات منهج الأنظمة المزرعية :

أهم السلبيات التي تصادف تطبيق هذا المنهج :

- التكلفة الباهظة الناجمة عن تشكيل فرق البحث التي يضم كل منها أفراد من تخصصات دقيقة مختلفة (مختصين موضوعيين واجتماعيين وإرشاديين ...) وعن تأسيس محطات بحث محلية .
- صعوبة تأمين بعض التخصصات الخاصة بفرق البحث بخاصة في مجال العلوم الاجتماعية .
- بطء ظهور النتائج .
- صعوبة الضبط (الإداري) التقويمي لهذا المنهج .

المرجع والمصدر

1- ناجي، رياض أحمد (1995) – أساسيات الإرشاد الزراعي الحديث (القسم النظري) . كلية الزراعة، جامعة دمشق، 267 صفحة . (اقتباس ص 187 – ص 204)